الهيمنة الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين
((مقاربة في المنطلقات والنتائج))

م.م.امنة علي سعيد[*] م.م.محمد ميسر فتحي[**]

مفهوم الهيمنة كمدخل مفاهيمي كمحور اول حيث افصح هذا المحور عن مفهوم الهيمنة أصطلاحا" ولغة" ؛اما المحور الثاني فقد تطرق الى الهيمنة الامريكية العالمية بعد احداث 11 | ايلول 2001 وما ألت أليه الهيمنة بعد هذة الأحداث،وفيما يخص المحور الثالث من البحث والموسوم ب تراجع الهيمنة الامريكية العالمية والاتجاه نحو الشراكة فبحث في كيفية تغيير توجه الهيمنة الى الشراكة أما المحور الرابع فقد تضمن موقف الهيمنة الامريكية من الازمتين السورية والاوكرانية حيث تم عرض نماذج تطبيقية للهيمنة لتوضيح توجه الهيمنة وأخيرا" الخاتمة والأستنتاجات .

مقدمة

أولاً: هدف البحث

نشأت فكرة الهيمنة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، في أراضي العالم الجديد وعبرت عن خصائص ميزت هذا الفكر، بالتطلع نحو القوة والسيطرة،

[*]قسم الاستراتيجية /كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.
[**]كلية العلوم السياسية /جامعة الموصل.

والتي أفرزت مخرجات دلت على تأصل فكرة الهيمنة في السياسة الأمريكية المتعاقبة والاستراتيجيات الناجمة عنها وأثرت في المجتمع الدولي وتفاعلاته.

هذا ما حتم على كل متتبع أو دارس في عالم السياسة دراسة الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية النشأة، والمفاهيم والقيم الدينية والمذهبية، التي تحرك وفقها المستوطنون الأوائل، فالدور المهم الذي مارسه المستوطنون وما يزال عبر أحفادهم أسهم في تكريس منظومة من المفاهيم الدينية المتزمتة، والتي تمثلت بقيم الحرية المرتكزة على الفردية والتخلص من وطأة الكنيسة ورجال الدين في أوربا..الخ، كل ذلك كان له اثر واضح في تكوين وصياغة المنظومة الإستراتيجية الأمريكية.

كما إن الولايات المتحدة الأمريكية عاشت حالة الإمبراطورية، وربما تستمر في ذلك، حتى منتصف القرن الحالي، وهو ما تشير به دراسات وأبحاث علماء الاجتماع مثل (صموئيل هنتغتون وبول كينيدي، وألفن توفلر) وغيرهم، بالاعتماد على تحديد نقاط الضعف كالتطور الديموغرافي للسكان، وارتفاع نسب الجريمة، والتراجع الاقتصادي..الخ هذا من جهة، واستيقاظ الشعوب من غفوتها تحت عناوين الكرامة الوطنية، والثقل الحضاري والنمو الاقتصادي المتزايد من جهة أخرى، مما جعل من الفكر الاستراتيجي الإمبراطوري فكراً غير قابل للتطبيق والاستمرار.

ثانياً: إشكالية البحث

بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991 تمتعت الولايات المتحدة بقوة عسكرية لا تضاهى وبتأثير اقتصادي وسياسي واسعين، جعل الفكر الاستراتيجي الأمريكي يدخل مرحلته الاستعراضية، وهو ما يضعه بعض المحللون الإستراتيجيون تحت عناوين الضعف، أكثر مما هو تعبير عن القوة بمعانيها الحقيقية. وعلى الرغم من كل مقومات القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة،

يُطرح التساؤل الآتي: هل ستستمر الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أم أنها ستتراجع؟

ثالثاً: فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها انه وبالرغم من المكانة المركزية لظاهرة الهيمنة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وما أنتجته من تأثير في ذلك الفكر انعكس في واقع النظريات والاستراتيجيات التي عززت قبولها وتطبيقها، إلا أن تلك الظاهرة أخذت تتعرض للتراجع أو للانحسار في مكانتها التي احتوت عليه في ذلك الفكر، نظراً للمتغيرات التي تشهدها البيئتين الداخلية الأمريكية والدولية وطبيعة التفاعلات التي تؤشر ذلك.

رابعاً: منهجية البحث

جرى استخدام المنهجين التاريخي والوصفي ،فضلا عن المنهج النظمي المقارن من مخرجات ومدخلات البحث الاساسية لاغناء البحث وصولا لاستنتاجات من شأنها تأشير أهمية ودور الهيمنة وصلتها بالتطورات السياسية المعاصرة .

خامساً: هيكلية البحث

من هذا المنطلق سيتم دراسة وتحليل هذا الموضوع ضمن نقاط رئيسة، من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم الهيمنة

المحور الثاني: الهيمنة الأمريكية العالمية بعد أحداث 11 أيلول 2001.

المحور الثالث: تراجع الهيمنة الأمريكية العالمية والاتجاه نحو الشراكة.

المحور الرابع: موقف الهيمنة الأمريكية من الأزمتين (السورية والأوكرانية)

1. الأزمة الأوكرانية
2. الأزمة السورية

المحور الأول: مفهوم الهيمنة/ مدخل مفاهيمي

لا بد من الإشارة إلى مفهوم مبسط للهيمنة، على إنها ظاهرة سياسية إنسانية يمكن لمسها في إطار العلاقات بين الأفراد والجماعات والنظم السياسية، وبتعبير آخر إن الهيمنة في إطار العلاقات هي سلوك سياسي أخلاقي وأحياناً قانوني، يستهدف مصلحة الفرد والجماعات والشعب في إطار نظام سياسي معين، بيد إنه في إطار العلاقات الدولية يأخذ معنى آخر إذ ستغدو محاولة من جانب دولة ما، بما تملكه من وسائل وعناصر قوة لفرض إرادتها على الدول الأخرى وإملاء سياسات ومواقف عليها تتناسب مع مصالحها القومية والعالمية أو منعها من اتخاذ سياسات ومواقف تتعارض مع سلوك غير أخلاقي وإنساني وقانوني[1].

أما اصطلاحاً، فإن (الهيمنة) في اللغة العربية تشير إلى السيطرة والقوة والسطوة والهيمنة مشتقة من الفعل (هيمن) الذي يشير إلى (من آمن غيره من الخوف ووفر له الأمان)[2].

ويشير مصطلح (الهيمنة) في اللغة الإنكيزية للدلالة على سيطرة مجموعة على مجموعات أخرى أو سيادة مدينة ما أو شعب ما على مدن أو شعوب أخرى من خلال التهديد أو بدونه[3].

أما في القاموس السياسي، فقد يأخذ البعض منحى آخر في توصيف الهيمنة فيقربها من مفهوم القطبية، وهي سيطرة دولة كبرى واحدة على باقي وحدات المجتمع الدولي بشكل هرمي وانفرادها في التحكم بالسياسة الدولية دون قدرة الدول الكبرى الأخرى منافستها على مركزها نتيجة لاحتكارها لهيكل القوة الثلاثي الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري بشكل تتميز به عن غيرها من الدول[4].

وبالتالي فإن الهيمنة ليست مفهوم مرادف لمصطلح السيطرة الذي اعتادت عليه أدبيات السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين لتتبناه أو للترويج له، إنما أخذت تعني مفهوماً مركباً وخليطاً ناتجاً من كل الموائمة المقصودة بين امتلاك القة وعناصر تأثيرها من دائرة الفعل الدولي وبين القدرة على ممارسة النفوذ وربما احتكاره[5].

ويكاد الرأي الأكاديمي يتفق على أن الهيمنة المطلقة ظاهرة مؤقتة أو مرحلة انتقالية في هيكلية النظام السياسي الدولي أكسب الهيمنة مضمونها التقليدي بوصفها ياسة عدوانية توسعية تعتمد الأداة العسكرية سبيلاً أساسياً للقوة ومن ثم توسعت واستخدمت أدوات أخرى منها ما هو سياسي أو اقتصادي أو ثقافي[6].

لذا فأن الهيمنة هي طموح وغاية تأخذ مستويات متعددة منها الهيمنة في المجتمع عندما تهيمن طبقة على الطبقات الأخرى، أو عندما تتاح جميع الظروف المواتية لقوة تمتلك مقومات القدرة التي توظفها كقدرات لفرض إرادتها ومكانتها كقوة مهيمنة في إقليم معين وهي بهذا تعني طموح اكتسب درجة الواقعية بفعل توظيف متعسف لمقومات القدرة المجردة[7].

المحور الثاني: الهيمنة الأمريكية العالمية بعد أحداث 11 أيلول 2001.

جاء الخطاب الإمبراطوري الأمريكي في القرن الحادي والعشرين، المستند إلى موضوعات ذات صبغة دينية يستفز بعض الإفراد، ويدفعهم إلى استخدام خطابات مشابهة من حيث النبرة. والجدل الدائر حول مكانة الإمبراطورية الأمريكية وحول ما لدى هذه الإمبراطورية من نفوذ وقوة تسيطر عليها[8]، مع تصاعد الأداء الإستراتيجي الأمريكي في ظل علاقات دولية انتقل فيها منهج دراسة القوة من منهج دراسة أو تحديد القدرات إلى منهج مقارنة النتائج[9].

وإذا كانت القوة "الجيوسياسية"[10] و"الجيواقتصادية"[11]، هي القوة الثابتة التي تحدد المسار والتطور في علاقات الدول، سواء علاقات الصداقة أم علاقات العداء، فثمة قوة ثالثة متغيرة غير محسوبة، هي "قوة الحدث"، وغالبا ما تتفاعل هذه القوة الثالثة قوة الحدث مع كل عوامل التاريخ والجغرافيا السياسية والاقتصاد لتدفع بتطور العلاقة نحو مسار مختلف، ربما لم يكن القادة قد أدركو ذلك[12]. فجاءت أحداث تفجيرات 11 أيلول 2001 في مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن، رمزي الهيمنة الأمريكية اقتصادياً وعسكرياً، لتشكل نقطة تحول دولية. إذ أصبح العالم يعيش مرحلة جديدة تختلف عن الحقبة السابقة، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت في هذه الأحداث دافعاً لإكمال سياستها الكونية الرامية للسيطرة على العالم بتبني إستراتيجية الضربة الوقائية أو الاستباقية[13]، فبعد أحداث 11 أيلول بدأ الفكر الإستراتيجي الأمريكي يتطلع نحو الهيمنة العالمية التي ارتبطت بمرجعية فكرية عدّها الساسة المصدر الرئيس لخطواتهم الإستراتيجية محققين بذلك اتصال كبير بين الفكر والسياسة، وبين العقيدة والإستراتيجية، حتى أصبح تفكيرهم الإستراتيجي قائم على أساس توفير المقومات اللازمة للوصول إلى الهيمنة. كما إن الهيمنة أضحت ليست مجرد مفهوم مرادف لمصطلح السيطرة، الذي اعتادت أدبيات السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين على تبنيه والترويج له، وإنما غدت تعني مفهوما مركبا وخليطا ناتجا عن تلك المواءمة المقصودة وعناصر تأثيرها في دائرة الفعل الدولي، وبين القدرة على ممارسة النفوذ واحتكاره[14]. ومن يتمعن في الأمر يلاحظ بيسر إن الإمبراطورية الأمريكية أمست لديها حدود افتراضية، حدود تقررها تكنولوجية المعدات الحربية التي تمكنها من الهيمنة الكاملة على المجال الجوي الدولي[15].

وتطويراً لما حققه الفكر الإستراتيجي الأمريكي، عمدت الولايات المتحدة وبأثرة مفرطة، إلى ربط الأمن الدولي بما أسمته بـ(أمنها الوطني) والذي كان من جرائه أن طوعت الإدارة الدولية ومنظمتها العالمية لصالحها من خلال فرض تفسيرات خاصة للفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة باتت معها حرة طليقة اليد لتمرير أهدافها الخاصة، كما هو الحال مع أفغانستان والعراق[16]. وبذلك أصبح الأمن القومي الأمريكي ذا طبيعة شمولية مجتمعة تتعلق بالمجتمع وجوانبه كافة، ومفهوم متعدد الجوانب والإبعاد[17]، إذ اتجهت الرغبة الأمريكية في أعقاب 11 أيلول إلى السعي المتزايد لتحقيق امن قومي قوي والسعي إلى الحماية الذاتية من التهديدات القائمة أو المتوقعة أو المشتبه بها أو حتى المتصورة[18].

وفي تطور مواكب للفكر الإستراتيجي الأمريكي عدلت الولايات المتحدة من إستراتيجيتها العسكرية ليأتي الأداء الإستراتيجي متوازنا مع الأهداف التي حددها الفكر الاستراتيجي، وليتواءم مع والدور العالمي الجديد لها في مناطق العالم المختلفة[19]، فقد أصدرت الإدارة الأمريكية في أيلول 2002 وثيقة للأمن القومي تحمل عنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" وتحتوي على تسعة فصول تعرض فيها الرؤية الأمريكية الجديدة للعالم، ومصادر التهديدات المنتشرة وكيفية مواجهتها، وإنها ستتعامل مع هذه التهديدات والمخاطر قبل أن تكتمل وتأخذ صورتها الحقيقية، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت فكرة الحرب الاستباقية والحرب الوقائية[20]. وكذلك طرحت مفهوماً جديداً للتحالفات يقوم على إعادة بناء تحالفاتها الإستراتيجية، وعقد تحالفات تكتيكية عسكرية– استخبارية مع دول مختلفة، منطلقة في ذلك من السعي إلى تعزيز الهيمنة الكاملة بعدّ تلك التحالفات مصدر قوة للأمة الأمريكية لمواجهة التهديدات الراهنة[21].

ومثلت هذه النقلة النوعية في الإستراتيجية الأمريكية تحولا مهما في الفكر الاستراتيجي الأمريكي على مستوى المؤسستين العسكرية والاستخبارتية وتنفيذ تبدلات واسعة في تركيبتهما، وذلك على مستويين:-

أولا: مستوى المفاهيم: إذ سيتطلب الأمر تغيير العقلية العسكرية الأمريكية التي تعدّ الهجمات المفاجئة عملية (غير مشرفة).

ثانيا: مستوى العتاد: وذلك إن الهجمات الوقائية تحتاج أنواع جديدة من الأسلحة لجعل القوات الأمريكية أكثر مرونة في الحركة وأكثر قدرة على "الفتك السريع"وهذا يفسر الخطوة التي اتخذها الرئيس جورج دبليو بوش(2001-2009) بشأن خطة إعادة نشر القوات الأمريكية الموجودة في الخارج[22]، وكانت الإستراتيجية الأمريكية بمثابة تقنين لكل الأفكار والتوجهات الجديدة التي جاء بها تيار المحافظين الجدد والتي تمثلت في مبدأ أو عقيدة الرئيس جورج دبليو بوش في الحرب على الإرهاب بقوله:"من ليس معنا فهو ضدنا"[23]، وكذلك القول"بان القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكياً"[24]، وهذا ما فرض على إرادة الجماعة الدولية إلى الاتجاه نحو المشاركة في رسم السياسات، وتحديد الأهداف والمبادئ والقواعد السلوكية التي تضبط وتنظم التفاعلات الدولية، إذ تمت إقامة نظام تحالفات سياسية _ أمنية لمواجهة خطر الإرهاب الدولي، ودمج أو تغيب إرادة الجماعة الدولية باتجاه يسمح للولايات المتحدة بسن القواعد التي تحكم سير النظام الدولي الجديد وفرضها على الجميع بما يحقق مصالحها[25].

ولكن ما طبيعة الفكر الاستراتيجي لإدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) هل هو ردود أفعال ورغبات أم رؤية إستراتيجية بعيدة المدى لقد كانت سلوكيات هذه الإدارة تدور في إطار ردود الأفعال وتكتيكات، أكثر منها رؤية إستراتيجية متبصرة، من هنا جاءت تأكيداته المستمرة على مبادئ عدة تحمل في طياتها

إبعاد قيمية– دينية، ولكنها ممكنة التطبيق في الأزمات الدولية فقط[26]، كما يقول بريجنسكي، إن الزعيم العالمي جورج دبليو بوش اضعف على نحو خطير موقع الولايات المتحدة الجيوسياسي، عن طريق السعي وراء سياسة قائمة على وهم الاعتقاد"بأننا إمبراطورية ألان وعندما نتصرف، ننشئ واقعا خاصا بنا"[27].

وقد أنتجت الحرب على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة منذ 11 أيلول 2001، مجموعة من الآثار الوخيمة على حقوق الإنسان[28]، وتم تحويل مجلس الأمن من مؤتمر دولي دائم لإدارة نظام الأمن الجماعي إلى حليف منفذ لسياسات الدولة المهيمنة على النظام الدولي[29]، وجاءت إستراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة للعام 2005 تجعل الولايات المتحدة تبدو دولة مارقة، فهي تؤكد أنها ستفعل أي شيء تعدّه في مصلحتها في أي مكان وأي زمان تختار بغض النظر عن مصالح الآخرين، وحتى انتهاكها لالتزاماتها التعاهدية[30].

وقد نشر مجلس المخابرات القومي الأمريكي[31]، مشروع لسنة 2020 بعنوان"رسم خريطة المستقبل العالمي" يشير إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد التيارات ورسم الخريطة لمستقبل هذا العالم، ومواجهة التهديدات الجديدة منها ظهور لاعبين جدد "الصين والهند" وظهور الثورة التقنية، كذلك استمرار ظاهرة الدولة كونها الوحدة المهيمنة على النظام العالمي، وانعدام الأمن وتزايد خطر الإرهاب الدولي، ويقول التقرير إن دور الولايات المتحدة احد العوامل المهمة في تشكيل النظام الدولي، وعلى الرغم من إن التحديات المقبلة ستكون رهيبة، ستحتفظ الولايات المتحدة بمزايا هائلة، وتلعب دورا فائقا عبر عدد كبير من القضايا الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، مما لا قبل لأي دولة أخرى بأداء مثيله بحلول 2020، وهذا ما سيمكنها من تشكيل نظام دولي جديد[32]. ومن هنا يتبين لنا إن الفكر الاستراتيجي الأمريكي لم يأتِ مصادفة أو من فراغ، بل كان جهداً واعياً للدور والهدف الذي حدده ونشأ عنه.

المحور الثالث: تراجع الهيمنة الأمريكية العالمية والاتجاه نحو الشراكة

أدت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على الإرهاب وفقاً للمفهوم الأمريكي واحتلال أفغانستان والعراق، إلى بروز العديد من التبعات والأعباء والتي أدت إلى نشوء الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي ساهمت في تراجع الهيمنة والتأثير الأمريكي على المستوى العالمي، إذ أنتجت تلك الأحداث حسب ما يقوله العديد من الاقتصاديين إلى تدهور الاقتصاد الأمريكي الذي يتضح من خلال العديد من المؤشرات اهمها:-

- **بلغت نسبة المستثمرين الأجانب بالسندات الأمريكية 42 بالمائة وهذا معدّل متدن جداً.**
- **بلغ العجز في الميزانية الأمريكية أكثر من 435 مليار دولار سنة 2006، والموجودات الأجنبية لدى الولايات المتحدة كانت حوالي 1000 مليار دولار عام 2000، بينما سقطت إلى النصف عام 2006.**
- **خسر الدولار الأمريكي 16 بالمائة من قيمته منذ عام 2007، كما خسر 26 بالمائة أمام اليورو منذ عام 2000 وحتى 2007.**
- **وجود أكثر من 34 مليون أمريكي بلا ضمان صحي و 11 مليون بلا مساكن[33].**
- **تقلص الثروة الأمريكية من 64 تريليون دولار في 2009 إلى 51 تريليون.**
- **بلغ الدَّين الأمريكي أكثر من 60% من الناتج القومي الأمريكي وهو أمر مثير للقلق وهو ما يهدد مكانة الدولار الأمريكي بوصفه نقد الاحتياطي العالمي. وبلغ معدل البطالة 10,2%**

- وصل الانكماش في اجمالي الناتج القومي بعد الازمة الاقتصادية الاخيرة بمعدل 3,8% وهو الانكماش الاكبر منذ ما بعد تسريحات الحرب العالمية الثانية[34].

كما تفاقمت أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية في بداية 2007، فبعد أن كان هناك ندرة السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات داخل الولايات المتحدة، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والاقتراض. وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، وتجلت مؤشرات عمق الأزمة المالية العالمية وآثار السلبية في أكثر صورها في الانخفاض الحاد لمؤشرات البورصة العالمية بنسب كبيرة جداً، فلقد انخفض مؤشر داو جونز بأكثر من 45% ومؤشر ستاندرد اند بورد (Standard & Poor's) بنسبة اكبر مقارنة بما وصلت إليه هذه المؤشرات عام 2007. وانسحب هذا الانخفاض إلى جميع إنحاء العالم، فقد انخفضت البورصات العربية بأكثر من 60%، على سبيل المثال انخفض مؤشر البورصة المصرية بحوالي 70% مقارنة بما وصل إليه المؤشر عام 2007، وفى الإمارات العربية المتحدة انخفضت مؤشرات البورصة بنحو 72%، و في سلطنة عمان حوالي 28% وهكذا بالنسبة لبقية البورصات في معظم دول العالم نظراً للتشابك والترابط بين المؤسسات المالية والاستثمارية حول العالم. وإجمالا فقد العالم أكثر من 40 % من ثروته، كما انتقل الانهيار الكبير في أسواق الأسهم إلى أسواق السلع و العملات[35].

إن هذه الأرقام ليست حالة مرحلية، بل إن الاقتصاد الأمريكي دخل في حالة ضعف ربما لن يتمكن من الاستفاقة منها. والمرحلة الآن تختلف عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، حين تفردّت الولايات المتحدة

باقتصاد ناشط بعد ضرب اليابان وأوربا، غير إن أوربا الآن ناشطة، وهناك منافسة من الصين وروسيا. لقد دخلت الولايات المتحدة في حالة ضعف بنيوية قد لا تستطيع الإفلات منها، بتأكيد كل الأبحاث الأمريكية، وان زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي بنسبة 2,8 % في عام 2010 ليصل إلى 698 مليار دولار ميزانية الدفاع ستنتج خراباً اقتصادياً وعبئاً أكبر على الميزانية والاقتصاد الأمريكيين[36].

وتعمقت الأزمة المالية بعد تحولها إلى أزمة اقتصادية طالت الاقتصاد الحقيقي بفعل التباطؤ الاقتصادي والكساد وانخفاض الواردات الذي بدأ يظهر في عدد من الاقتصاديات الكبيرة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، وما لذلك من انعكاسات على الدول المصدرة لتلك البلدان، إذ تتقلص الطاقات الإنتاجية في الدول المصدرة وهو ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض دخول الأفراد في تلك الدول. على سبيل المثال انخفض حجم التجارة الدولية بنسبة (11%) كما انخفض الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (2,5%)، فالولايات المتحدة التي اهتز اقتصادها بعنف إبان هذه الأزمة هي أكبر مستورد في العالم. أصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من عجزاً تجارياً وعجز في الميزانية وتضخم في المديونية الحكومية وغيرها مثل زيادة نسبة العاطلين عن العمل. وعلى المستوى العربي قدر حجم الخسائر في الاستثمارات العربية في الخارج بنحو 2.5 تريليون دولار[37].

كما يؤكد المحلل الاقتصادي ومحرر قسم العلاقات الدولية بصحيفة فايننشال تايمز (جيدون راتشمان) في كتابه "المستقبل الصفري .. القوة الأمريكية في عصر القلق" أن الأزمة المالية العالمية لم تكن مجرد تراجع مؤقت في مسار الاقتصاد العالمي، وإنما نقطة تحول جوهرية في تطور النظام الدولي لتمثل عودة لمنطق النظرية الواقعية حول حتمية الصراع الدولي، وأولوية المصلحة

القومية علي المكاسب المتبادلة. ويطلق الكاتب علي مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية "عصر القلق"، كناية عن غموض مآل التفاعلات الدولية، وانهيار موجة التفاؤل الدولي التي سادت مرحلة التسعينيات، ونهاية تفرد الرأسمالية. ويدرج في إطاره عدة تحولات، أهمها[38]:

- تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية والأحادية القطبية كأحد تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- موجات التراجع الديمقراطي وعودة السلطوية والأيديولوجيات القومية، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية.
- تصاعد التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي واحتمالات انهيار تجربة التكامل الأوروبي، نتيجة عجز المنظمة عن احتوائها.
- احتدام التحديات الدولية العابرة للحدود البيئية والأمنية والاقتصادية، وعجز المجتمع الدولي عن مواجهتها، نتيجة التنافس علي الموارد النادرة.

وفي مقال للكاتب (دانيال دريزنر) تحت عنوان "ما بعد النظام العالمي الجديد" أو "جديد النظام العالمي الجديد (The New New World Order) والذي نشرته مجلة(Foreign affairs, 2006)، حيث يوضح أن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنام أصبحت محددات لا يمكن للولايات المتحدة غض الطرف عنها. وفي سبيل بحث الولايات المتحدة عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاقى مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية، لتعيد تشكيل نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، غير أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى

تأسيس جديد لنظام متعدد الأقطاب بقدر ما تسعى إلى احتواء هذه القوى الصاعدة، وخاصة العملاقين الصيني والهندي فضلاً عن روسيا[39].

وهناك عدد من الاعتبارات التي ستحد من استمرار الهيمنة الأمريكية المطلقة في المستقبل القريب على النظام الدولي، وتمثلت تلك المحددات بما يأتي[40]:-

1. تصاعد التهديدات العالمية التي تتطلب جهداً دولياً مشتركاَ لمواجهتها، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تنهض بها منفردة، كالأضرار البيئية، وتداعيات الزيادات الهائلة المتواصلة في عدد السكان، وخطر الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وتنظيمات تجارة المخدرات وغسيل الأموال.

2. أن أدوات الهيمنة الأمريكية الحالية، علي الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي، سوف تتآكل تدريجياً خلال الأعوام المقبلة، وسيكون ذلك نتيجة تعرض الولايات المتحدة لتراجع في الأداء التكنولوجي، وانكسار موجة الإنفاق المفرط علي تكنولوجيا المعلومات، التي سادت خلال حقبة التسعينيات، وكانت وراء الرواج والازدهار في الاقتصاد والمجتمع الأمريكي، وسينعكس ذلك على تراجع القوة العسكرية فضلاً عن التأثير السياسي في التفاعلات الدولية.

3. ظهور دول وتكتلات كبرى جديدة تطمح إلي الزعامة، وإذا ما نجحت، فسوف تهدد أمن الولايات المتحدة تهديداً جديّاً، في سيطرتها أو استعادة المناطق الإستراتيجية للطاقة والتي عدت فيما سبق جزءً من الأمن الأمريكي العالمي، الأمر الذي يدفع بالنظام الدولي نحو التوتر وعدم الاستقرار.

4. الاضطراب الذي يحدث في المناطق الإقليمية الحيوية (ساحات الصراع والتنافس) والذي قد ينشأ نتيجة لسقوط الدول، أو للصراعات التي تنشأ بسبب الخلافات العرقية والدينية والقومية، والتي قد تحفز حلفاء الولايات المتحدة إلى

العمل بصورة مستقلة من أجل الحفاظ على النظام في تلك المناطق، كما يمكنها أن تطلق شبح "العودة إلى القومية"، أو أن تنتقل إلى القلب أو المركز.

5. تنامي فكر الوطنية والانعزالية في الرؤية الأمريكية، ففي مقابل فكر الهيمنة، هناك تطور صاعد في الخطاب الأمريكي، من اعتزاز وطني منفتح على العالم والعولمة، إلى تقوقع متزمت مهمل للآخر في العديد من الحالات، ومدين ومهين له في بعضها، واستتباب الخطاب الوطني المتشدد إلى حد التقوقع لا يعكس تأصل الانعزالية في كافة أوساط المجتمع الأمريكي، بقدر ما يشير إلى انزواء القطاعات المحبذة والمستفيدة من العولمة ومن التواصل الدولي في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001.

وضمن هذا المسار، يشير جوزيف ناي بالقول "إن القوة تعتمد دوماً على السياق الذي يحتويها، وفي عالم اليوم أصبحت القوة موزعة وفقاً لنمط أشبه برقعة شطرنج معقدة ثلاثية الأبعاد. على رقعة الشطرنج العليا نجد أن القوة العسكرية أحادية القطب إلى حد كبير، ومن المرجح أن تحتفظ بتفوقها لفترة من الزمن. إما على رقعة الشطرنج الوسطى سنجد أن القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب، وأن اللاعبين الرئيسيين هم الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين، وأن غيرهم من اللاعبين يكتسبون المزيد من الأهمية باضطراد. أما الرقعة السفلية فهي تجسد مجال العلاقات الدولية التي تعبر الحدود وتقع خارج نطاق سيطرة الحكومات. وهذه الرقعة تضم لاعبين منتمين إلى فئات متنوعة، فنجد الصيارفة يحولون إلكترونياً مبالغ أضخم من أغلب الميزانيات الوطنية في العالم، كما سنجد مبرمجي الحاسب الآلي المنحرفين وهم يعرقلون عمل شبكة الإنترنت. كما تشتمل هذه الرقعة السفلية على تحديات جديدة مثل الأوبئة وتغير المناخ. وعلى هذه الرقعة السفلية أيضا تتوزع القوى على نطاق واسع، ومن العبث أن نتحدث عن أحادية القطبية، أو تعدد الأقطاب"[41].

كما شكلت تلك التحولات في القوة الاقتصادية والعسكرية، وما يصاحبها من نفوذ سياسي علي الساحة الدولية، ما وصفه الرئيس أوباما بـ "الواقع العالمي الجديد"، الذي أصبح يهدد قواعد وأسس النظام الدولي الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة. إذ وصف أستاذ التاريخ نيل فيرجسون، هذا الواقع الجديد، في محاضرة ألقاها بأنه "نهاية لعصر من السيطرة والصعود الغربي، في مقابل أكبر وأسرع ثورة صناعية شهدها العالم تنطلق في الصين، والتي من المقرر أن تتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم في المستقبل القريب". وكان من المتوقع أن تصل الصين إلي المركز الأول بحلول عام 2040، ثم تمت إعادة النظر في هذا التقدير، ونظرا لسرعة الصعود الصيني، أصبح الزمن المقدر في عام 2027. والآن، تشير بعض الدراسات إلى أن ذلك قد يحدث خلال السنوات العشر القادمة[42].

ودفعت تلك التغييرات الرئيس الأمريكي اوباما إلى تبني إستراتيجية أعدها مركز البحوث البريطاني تشتماهوس، وابرز الأسس التي ترتكز تلك الإستراتيجية عليها هي[43]:-

- إن على الولايات المتحدة أن تفهم خصومها جيداً، وفي الوقت نفسه عليها التركيز أكثر على كيفية دعم حلفائها في سياستها الخارجية.
- التركيز بصورة اكبر على قضايا الإصلاح السياسي في الدول التي ترغب في إحداث التغيير الديمقراطي فيها، بدلاً من الاقتصار على دعم القادة والأحزاب السياسية.
- أن تقوم بمبادرات ايجابية تجاه الدول النامية(دول الجنوب)عبر ضمان التعاون الفعال بين مختلف وكالات وبرامج المساعدات الخارجية. فضلاً عن فتح أسواقها في وجه تلك البلدان وضمان مواصلة تدفق الاستثمارات الأمريكية إليها.

في إطار ما يشهده النظام الدولي من تغيرات بنيوية واسعة النطاق، عكست في مجملها ملامح التغيير في النظام الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة، اذ إن الهيمنة الأميركية وما نتج منها من تدمير مبرمج للقانون الدولي مهّدت الطريق لبروز قوى عالمية مناهضة لها، مطالبة بتجدد النظام الدولي حيث يحلّ فيه القانون الدولي بديلاً عن قانون الغاب. وفي هذا الإطار نشأت العديد من الشراكات العالمية كمنظمة البريكس، ومجموعة العشرين وغيرها، وفي السياق ذاته ساهمت أحداث عدة تدريجياً في بلورة هذا التوجه، بدءاً من غزو أفغانستان في 2001 والعراق في 2003، وهزيمة الكيان الصهيوني في لبنان في عام 2006، وأزمة جورجيا في 2008، والأزمة الاقتصادية العالمية وصولاً إلى الحرب على ليبيا وسوريا، والتدخل الروسي في أوكرانيا مؤخراً من دون أي رادع يؤكد انكفاء وتراجع مكانة الهيمنة الأمريكية وعدم قدرتها في فرض حماية مصالحها على الآخرين أو حماية حلفائها.

ونرى أن هذه التحولات تزيد من سرعة حركة التغير في بنية النظام الدولي، كما أن الولايات المتحدة لا يمكنها إيقاف أو إعاقة عملية التغيير بإستراتيجيات استباقية للحيلولة دون فقدان مكانتها الدولية. بمعنى آخر، فإن الاستجابة لمقتضيات الصراع والتنافس الدولي ومنطق المباراة الصفرية لن تؤدي سوى إلى الإسراع بفقدان الولايات المتحدة لمكانتها الدولية، وصعود القوى الجديدة، فضلاً عن استمرار حالة عدم الاستقرار والتنافس العالمي[44].

المحور الرابع: موقف الهيمنة الأمريكية من الأزمة السورية والأوكرانية

1. الأزمة الأوكرانية

تعد أوكرانيا ثاني أكبر دول أوربا الشرقية بعد روسيا الاتحادية، وتبلغ مساحتها (603550) كم^2، فيما يبلغ عدد سكانها نحو (46) مليون نسمة. حصلت أوكرانيا على الاستقلال عام 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وهي

دولة موحدة تتألف من (24) محافظة، وهي جمهورية ذات نظام نصف رئاسي مع فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتزايدت أهمة أوكرانيا كونها تمتلك ثاني أكبر جيش في أوربا بعد روسيا[45]. وتمثل أوكرانيا أهمية سياسية لروسيا، فعبرها تمر أنابيب الغاز الروسي إلى أوربا، وعزز من حضور أسطولها في البحرين الأسود والأبيض المتوسط، وهي من دول الجوار القريب الذي يسيطر عليه الكرملن للسيطرة عليها لتستعيد روسيا مكانتها العالمية، وفي هذا السياق جاء ضم شبه جزيرة القرم[46] لروسيا، لتحقيق أهدافاً أخرى لموسكو منها، عدم السماح للغرب بالاستحواذ على أوكرانيا، والتأثير على الساسة في كييف بما يحول دون استقرار حكومة موالية للغرب هناك إضافة إلى شية الرئيس الروسي (فلاديمير بوتن) من أن تنتقل الثورات الملونة إلى روسيا نفسها[47].

وتحتل أوكرانيا أهمية رمزية لروسيا، لأنها مهد العرق الروسي، وتضم نسبة عالية من السكان تعود أصولهم إل هذا العرق، ما يطرح تساؤلات حول ما إذا كان الحدث الأوكراني مقدمة لتدخل روسي في دول أخرى من الجوار القريب لاسيما منها على سبيل المثال، دول البلطيق، بولندا، رومانيا، السويد التي يعود بعض سكانهم إلى العرق الروسي[48]. وبذلك فإن تصرفات روسيا في شبه جزيرة القرم تقوم على حسابات داخلية وأخرى خارجية. ويرى الكرملن إنه يجب أن يسيطر على ما يسميه (الجوار القريب) إذا ما أرادت روسيا أن تستعيد مكانتها كقوة عالمية. ويشمل (الجوار القريب) الدول التي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 فيما يتعلق بالرمزية السياسية، فإن أوكرانيا من الأهمية بمكان بالنسبة لروسيا بأن استقلالها كان عاملاً حاسماً في تفكك الاتحاد السوفيتي السابق كفاعل سياسي في المنظومة الدولية[49].

وقد حاولت السياسة الخارجية الروسية استرجاع (وكرانيا) إلى مجال نفوذها، لكن نجاحها في ذلك كان محدوداً، وفي عام 2004 حاول الرئيس الروسي

إجبار أوكرانيا على قبول رئيس وزراء صديق لهم خلفاً لـ(ليونيد كوتشما)[50] ، ومع ذلك فقد أشعلت الانتخابات التي – تم تزييفها – وأتت بـ(فيكتور يانوكوفيتش)[51] ذي التوجهات الغربية. وفي عام 2013 وبينما كانت أوكرانيا تحضّر نفسها لتوقيع اتفاقية صداقة وتجارة حرة مع الاتحاد الأوربي، استخدمت روسيا سلسلة من التكتيكات العسكرية القوية بهدف ثني أوكرانيا عن تطوير علاقات أكثر قرباً من الاتحاد الأوربي، ومع أن أوكرانيا لانت في نوفمبر – تشرين الثاني 2013 لضغط روسيا وتخلت عن خططها لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة الشاملة مع الاتحاد الأوربي فإن مخططات موسكو أدت إلى أكبر موجة احتجاجات وأجبرت في النهاية الرئيس فيكتور على المغادرة[52]. وبذلك يمكن أن نجمل بنقاط مستقبل المنظور الإستراتيجي الروسي لأوكرانيا من الهيمنة، وهي كالآتي[53]:

1. لن تسمح روسيا بأن تخسر أوكرانيا للغرب إذا أرادت تعزيز مجال نفوذها السابق في الجوار القريب والمحافظة على مكانتها كقوة عظمى، فأوكرانيا ذات مكانة مهمة، إذ تشكل عمقاً إستراتيجياً للدولة الروسية وتنتصب كحاجز يمنع التأثير الغربي، وتعد مدينة (سيفاستوبول) القاعدة الأساسية لأسطول البحر الأسود، كما أن شبه جزيرة القرم تقع في موقع مميز يسمح بحضور قوة روسية مؤثرة في منطقة البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، أضف إلى ذلك إن أوكرانيا محضن رئيسي لشبكة الأنابيب التي تنقل الغاز الروسي إلى أوربا الغربية، وبالتالي فإن إحكام السيطرة على شبكة أنابيب أوكرانية مصلحة حيوية لروسيا.

2. الهدف الثاني لتحركات روسيا في القرم هو إسقاط حكومة (آرسيني ياتسينيول)، ويراهن الكرملن على أن الحكومة الجديدة في كييف لن تستطيع تجنب تمرق مناطقها على المدى البعيد في حين تواجهها مشكلة ضم القرم ودعوات للاستقلال من طرف شق البلاد فإن الحكومة الهشة التي يقودها (ياتسينيول) يمكن أن تنهار وتستبدل بها حكومة جديدة تكون أكثر انفتاحاً على

روسيا وتلبي مطالبها وتراعي مصالحها، حين تغزو روسيا القرم وتضمه إليها فإنها بذلك تقوم بمراجعة للوضع العام الذي تبدأ به نهاية الحرب الباردة وبالتالي فهو جزء من إستراتيجية أوسع من أجل السيطرة على جوارها القريب والتحكم فيه، وينظر إلى سيطرة الكرملن على دول الاتحاد السوفيتي السابق على إنه مفتاح لاستعادة مكانة روسيا كقوة عظمى بنفس مستوى الغرب، إضافة إلى ترابط أوكرانيا – روسيا مع الغرب عبر شبكة أنابيب الغاز الخاصة بها بينما تقف كحاجز جيو سياسي بين أوربا الغربية والكرملن[54].

3. من الناحية الثقافية، فأوكرانيا مهمة لروسيا إذ كانت هي المكان الذي أسست عليه سلالة (روريكد) الدولة الروسية الأولى في القرن التاسع، وتدعى كل من روسيا وأوكرانيا تراث (كيفين روس) التاريخي والثقافي كما أن شبه جزيرة القرم الذي تقع في مركز النزاع بين روسيا وأوكرانيا هو مسقط رأس الروح الروسية، إضافة إلى ذلك إن حوالي (60%) من سكان شبه جزيرة القرم من العرق الروسي وهؤلاء تتجه أنظارهم إلى موسكو أملاً في الحصول على دعمها وحمايتها وقد وفرت فكرة حماية حقوق السكان المتحدثين بالروسية القانطين في شبه جزيرة القرم حجة مثالية للتدخل الروسي الحالي[55].

2. الأزمة السورية

شكلت الأزمة السورية منذ عام 2011 نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية وامتزاج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية بعراك عضوي على الساحة الروسية وتبدى الفارق بين سياسات إدارة النشاط الدبلوماسي اليومي وبين النشاط الدبلوماسي في لحظات التحولات الإستراتيجية، وهو ما جعل الكثير من المحللين الذين ألفوا إيقاع لحظات التحول الإستراتيجي، فأخذتهم مفاجآت التغيير. وحيث تشكل سوريا أحد أهم الشركاء التجاريين لروسيا إذ تشكل التجارة الروسية السورية ما نسبته (20%) من إجمالي التجارة العربية –

الروسية، كما أنها تشهد تنامياً، إذ ارتفعت التجارة الروسية – السورية إلى (1.92) مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى (58%) عام 2010. من ناحية أخرى تصل الاستثمارات الروسية في سوريا حوالي (20) مليار دولار، كما أن الشركات الروسية (شركة نافت) لاسيما في القطاع الطاقوي تعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا[56]، فيما تشكل القاعدة البحرية في سوريا (طرطوس) القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام 1971، ولكن استمرارها كلف روسيا إعفاء سوريا من ديون بلغت (9.8) مليار دولار عام 2006[57].

ونرى إن الأوضاع الدولية المستجدة التي تشهد تراجعاً في الدور الأمريكي بالعالم الناتج أساساً من أزمتها المالية الاقتصادية وضعفها في تحقيق أهداف حروبها في أفغانستان والعراق، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبدو في موقف ضعيف أمام من يملكون فائضاً مالياً مثل الصين وروسيا اللتين بخلاف الدول النفطية العربية ليستا مرتهنتين للسياسة الأمريكية، والفيتو الروسي في مجلس الأمن للمرات الثلاث هو موقف (إستراتيجي) لا سياسي فالحسابات هنا تتجاوز حجم التداول التجاري إلى القدرة على التأثير في السياسات الدولية ككل والتي تحتل فيها سوريا موقفاً مهماً في التأثير على مجريات المستقبل فأعطى فرصة لموسكو للتفاوض مع واشنطن على مسائل أكثر اتساعاً من أزمته الداخلية وقد تدفع روسيا المواجهة مع الغرب إلى حدها الأقصى في حال إصرار الغرب في إستراتيجية التطويق لها، أو ضرب قواعد ارتكازها في مجالها الحيوي المتبقي في غرب آسيا وهو أمر دفع الغرب للتراخي مع الأزمة السورية[58].

وهنا لا شك إن هناك ثمة طروحات أمريكية لها علاقة بالموقف تجاه الأزمتين السورية والأوكرانية، وأنقسم بهذا الشأن عدة تيارات لتفسير هذا الموقف:

التيار الأول: يرى إن هذه الاعتبارات يمكن أن تتعلق بالجيو سياسية التي تشغلها سوريا والتي لها بموقع سوريا في منطقة مهمة من جهة ولها علاقة بطريقة أدارة النظام للأزمة ونجاحه في جعل الأزمة السورية أزمة إقليمية ودولية من جهة، ومن جهة أخرى لأسباب أمريكية لها علاقة بالأزمة المالية التي دفعتها إلى الانكفاء على الداخل(59).

التيار الثاني: يرى إن طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة السورية بهذا الأسلوب لا يعني إنها تريد الإنهاء على النظام وإنما تغييره عبر إستراتيجية مختلف لما جرى في ليبيا نظراً لاختلاف (الخصوصية السورية)، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع إستراتيجية دفع النظام إلى الانهيار من الداخل عبر سلوك يعتمد التصعيد التدريجي للعقوبات وزيادة الضغط السياسي الدبلوماسي في المداخل الإقليمية والدولية وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية لاسيما تركيا ودول الخليج العربي(60).

أما التيار الثالث: فإنه ينظر إلى الموقف الأمريكي بصورة مختلفة عما سبق، فيرى إن السلوك الأمريكي إزاء الأزمة السورية وفي ظل الانشغالات الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية لم تلجأ إلى إجراءات حاسمة تضع حداً للمنهج الذي يتبعه النظام السوري من جهة ولا يطرح حلاً سياسياً ممكناً للأزمة من جهة ثانية ويشجع على عسكرة الانتفاضة الداخلية من جهة ثالثة.

إن المضمون الرئيسي في تباين مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من التغيرات العربية من حالة إلى أخرى ناجم من الإدراك في الفكر الإستراتيجي الأمريكي الذي يستند في التعامل مع الأوضاع في الشرق الأوسط إلى مرتكز أساسي لا يمكن من خلاله إدراك إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذا المرتكز بات على الولايات المتحدة الأمريكية أن توازن بين (التغيير والاستقرار) في الشرق الأوسط وأن تتعامل بشكل انفرادي مع أية

حالة، بمعنى إن أنماط التغيير في إستراتيجيات الدول وسياساتها الذي تحكم تفاعلاتها الدولية يمثل ما يطلق عليه بـ(التغير البرنامجي) الذي ينصرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها دون أن يتغير فيما يتعلق بـ(الأهداف والغايات المقصودة) وتغيير الهدف[61]. وبهذا النمط تغير أدواتها ووسائلها بالتبعية انطلاقاً من مبدأ (التدرجية) الحاكم لمنطق التغيير الإستراتيجي للدول لاعتبارات تتعلق بواقع تلك الدول وأخرى تتعلق بالواقع الدولي، وهذا بالتحديد شكل (الهيمنة الجديدة)، أي أن نموذج الولايات المتحدة في الشرق الأوسط المفترض في تفكيرها وعقيدتها الإستراتيجية يقوم على (دعم التغيير)، ولكن عبر تصنيف جيو إستراتيجي لهذا التغيير يتعلق بـ(تحول القوى) وليس بموازينها، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم هذا التغييرمن خلال السعي في دول ما تدعم التغير من خلال الحكومة في دول أخرى، وكلا النموذجين يحتاج إلى تغير جذري ولكن أولوية المصالح تفرض هذا النزوع، هنا يمكن أن تبدي روسيا استعداداً للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبح الهدف (مرحلة انتقالية) بدلا من (تغيير النظام) أي ما يعرف بـ(النموذج اليميني) .

الخاتمة

إن النظام الدولي يشهد متغيرات عدة تتمثل بصعود قوى إقليمية لا تقل أهمية ودورا عن القوى الدولية الصاعدة، وفاعلين ما دون الدولة، من شركات متعددة الجنسيات والحركات المسلحة، والتي سيتزايد دورها، وهو ما يشكل تجسيداً لعالم العلاقات الدولية العابر للحدود، والواقع خارج سيطرة حكومات الدول القومية.

وبذلك سيرتبط مستقبل مكانة الهيمنة الأمريكية ودورها الفاعل عالمياً بمدى قدرتها علي التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى جديدة، وجماعات، ومنظمات تملك من القوة والتأثير، ما يجعلها

تنتج اطر وقواعد جديدة تحكم التفاعلات العالمية. وبالرغم من كون الولايات المتحدة تعد القوة العسكرية الأولى في العالم، فإننا نراها تتعثر بشدة في حروبها التوسعية ومواجهة الأزمات الدولية وضعف قدرتها على فرض الحلول الملائمة لمصالحها، كما هو الحال في الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى الصاعدة، فان مجمل التبادل التجاري في الولايات المتحدة شكل نسبة (3.82) تريليون دولار في حين بلغ هذا المؤشر في الصين (3.87) تريليون دولار خلال عام 2012.

وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات والتخلي عن هيمنتها العالمية وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة فإننا سنرى انتقالا سلسا وأكثر استقراراً نحو نظام دولي متعدد الأقطاب قائم على أسس الشراكة والتعاون وبلا حروب كبرى، تكون الولايات المتحدة فاعلا رئيسيا فيه إلى جانب القوى العالمية الأخرى، وفي حال رفضها للتفاعل المتكافئ مع القوى العالمية الصاعدة والاستمرار في فرض هيمنتها على التفاعلات الدولية سيؤول الأمر إلى دخولها في موجة من التنافس والصراع الشديد مع القوى الأخرى والذي قد يدفع بهم إلى هاوية الحرب والتصادم.

في ضوء ما تقدم، فإن الدور الروسي تنامى في ظل شكل الهيمنة الجديد ليس في الشرق الأوسط فحسب، وتحديداً في سوريا وإنما لهذا الدور انعكاسات في أوربا، وخير مثال ما حصل في (جزيرة القرم) والفوضى في أوكرانيا، أي أن التهديدات تنافس الولايات المتحدة في أوربا والشرق الأوسط، خاصة وإن روسيا لديها حليف قوي في الشرق الأوسط (إيران)، وفي الاتجاه المقابل لجأت الولايات المتحدة إلى الإنكفاء المرحلي، ومن المرجح أن تمنح السياسة الخارجية الأمريكية في سوريا وأوكرانيا صورة أخرى ضمن نهج (القوة

الناعمة)والميل إلى (الندب الإقليمي) وتقاطع المصالح في ظل ترجيح كفة تنامي الدور والإستراتيجية الروسية الجديدة (الحرب الباردة الثانية) كمشهد مستقبلي لتشكل الهيمنة في القرن الحادي والعشرين من خلال المتغيرات الدولية التي تشهدها الساحة السورية في الشرق الأوسط وأوكرانيا في أوربا الشرقية.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح وبشكل لا يقبل اللبس بأن موضوع الهيمنة شكل واحداً من أهم العناصر التي لعبت دوراً حاسماً في التأثير على مواقف الدول بصورة عامة، والكبرى منها على وجه التخصيص، لذلك فإن المواقف الروسية أزاء أزمة أوكرانيا، وكذلك المواقف الأمريكية والأوربية حيالها تعكس اتجاهاً نحو سعي كل هذه الأطراف لمحاولة فرض نمطاً جديداً من الهيمنة أو على أقل تقدير التأثير على مواقف الطرف المقابل من خلال استخدام أدوات الهيمنة وفي مقدمتها العوامل السياسية والاقتصادية.

وقد تكرر هذا المشهد في الأزمة السورية منذ عام 2011 وحتى الوقت الحاضر، وهناك اتجاهاً نتلمس خطاه من خلال مجمل المواقف المعلنة في السنة الحالية يستهدف إيجاد قواسم مشتركة ومتداخلة بشأن كل من الأزمتين السورية والأوكرانية.

The American Influence in The Emergence of 21 Century (Approximating of The Starts and Their Results)

Written By
The Assist .Instructor Amna Ali
Nahrain University/College of Political Science/Strategy Dept.
The Assist.Instructor.Mohammed Maser Fatahy/Mosel University/College of Political Science

The Influence concept is a conceptual input as a first dimension that explains the influence concept terminologically and linguistically ,while the second dimension manifests the American Influence in the emergence of 21 century and what this influence has achieved post the events .The third dimension entitled (Drawing back the

American global influence and tends into the partnership).which expresses how to change the direction of influence into partnership. The fourth dimension (the position of American influence towards the Syrian and Ukrainian Crises)explains the applied samples of influence. Finally, it has achieved into conclusions.

المصادر والهوامش

(1) نزار إسماعيل الحيالي، سياسة الهيمنة الأمريكية، الجذور، الواقع، المستقبل، أوراق إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 91، 2001، ص 1.

(2) محمد أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطريك، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1975، ص 541.

(3) موسوعة ويكيبيديا في شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

www.wikipedia.com

(4) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الطبعة الأولى، منشورات الأهلية، عمان، 1999، ص 103.

(5) منعم صاحي العمار، الهيمنة الأمريكية وجدلية المواجه، دراسة في صور المقاومة، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد 42، 2002، ص 4.

(6) مازن إسماعيل الرمضاني، الهيمنة الأمريكية وعمليات التغير، مجلة أم المعارك، بغداد، العدد 18، 1999، ص 22.

(7) منعم صاحي العمار، الهيمنة بين ظاهرة التجديد ومستدعيات التدحرج، أوراق إسترتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 109، 2002، ص 2.

(8) الموسوعة الحرة، أوكرانيا في شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

www.ar.wikipedia.org

(9) شبه جزيرة القرم تقع شمال البحر الأسود، يحدها من الشرق بحر أزرق، مساحتها (26) كم^2، ويبلغ عدد سكانها مليونينسمة وفقاً لتعداد 2011، وتأتي أهميتها لاحتوائها قاعدة بحرية روسية تعد الوحيدة من نوعها في المياه الدافئة، هي مقر أسطل البحر الأسود الروسي ضمتها روسيا إليها في عام 2014 وبسببها توترت العلاقات الروسية مع أوكرانيا والدول الغربية ولم تحسم الأزمة حتى الوقت الحاضر. للتفاصيل أنظر : شبه جزيرة القرم في الموسوعة الحرة، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

www.ar. Wikpedia.org

(10) جورج فيشان، أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية، ترجمة محمود الحرثاني، مركزالجزيرة للدراسات، 26 مارس، 2014، ص 2.

(11) وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسي والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 3 أبريل، 2012، ص 1.

(12) جورج فيشان، مصدر سبق ذكره، ص 3.

(13) د. ليونيد كوتشما، حاصل على شهادة الدكتوراه بالهندسة، وهو سياسي أوكراني، ولد عام 1938 وكان من أعضاء الحزب الشيوعي السوفيتي السابق، ترأس أوكرانيا منذ عام 1994 وحتى 2005 . للمزيد أنظر: الموسوعة الحرة، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

www.ar.wikipedia.org

(14) د. فيكتور يانوفيتش، سياسي أوكراني بارز شغل عدة مناصب قبل أن يصبح رئيساً لأوكرانيا عام 2010، وسبق أن حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، وهو عضو دائم في أكاديمية العلوم الاقتصادية الأوكرانية للتفاصيل أنظر: موقع الجزيرة نت في شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

www.aljazeera.net

(15) س. غ، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط الكبير، ترجمة هاشم حمادي، دار المدى، بغداد، 2012، ص 17.

(16) جورج فيشان، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(17) جورج فيشان، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(18) جورج فيشان، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(19) لينا الخطيب، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا والعراق، بين الكلمات والأفعال، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 29/6/2014، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

www.aljazeera.net

(20) لينا الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(21) كرستين وبلاند، سوريا الاقتراع أم الرصاص، ترجمة حازم نهار، رياض الريس للنشر، بيروت، 2011، ص 29.

(22) ياسيل يوسف، مدى مشروعية العقوبات الأمريكية الأوربية عن سوريا في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 393، تشرين الثاني، 2011، ص 32.

(23) ياسيل يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 32.

(24) فكرت نامق عبد الفتاح، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 34، 2013، ص 15.

(25) فكرت نامق عبد الفتاح، مصدر سبق ذكرهن ص 32.

(26) هيرفريد مونكلر، الإمبراطوريات – منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكي، ترجمة عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة، ط 1, 2008، ص 176.

(27) هاني اليأس خضر الحديثي، رؤية مستقبلية في التعاون الإقليمي الأسيوي وقضية الشرق الأوسط، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 7، جامعة بغداد، 2008، ص 176.

[28] يعرف مصطلح الجيوسياسية بأنه عبارة عن "الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها" ويعرف أيضا "دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة" إذ إن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة من الأرض تسيطر عليها.

[29] الجيواقتصادية: وهو مصطلح ظهر في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ويعبر عن توجه الدول نحو التنافس المناطق الحيوية الاقتصادية كنصر جديد ومهم من عناصر القوة، فضلاً عن القوة العسكرية، كما انه أصبح أكثر تأثيراً في العلاقات الدولية.

[30] أكرم لمعى وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، ج 3، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص 82.

[31] التقرير الإستراتيجي العربي 2002–2003، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، 2003، ص 43.

[32] منعم العمار، الهيمنة بين ظاهرة التجديد..ومستدعيات التدحرج، أوراق دولية، العدد 109، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص ص 3–4.

[33] هيرفريد مونكلر، مصدر سابق،ص 206.

[34] منعم صاحي العمار، الهيمنة وجدلية المواجهة (دراسة في صور المقاومة)، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 11.

[35] سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 1, 2000، ص 80.

[36] زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 27.

[37] احمد عبد الحليم، الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 199.

[38] كلايد بوستوفنز، الدولة المارقة_الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة فاضل جتكر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، 2003، ص 33.

[39] احمد عبد الحليم، مصدر السابق، ص 200.

[40] محمد الهزاط، إستراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية_الجذور والأهداف، مجلة شؤون عربية، العدد 123، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، 2005، ص 84.

[41] عبد الغفور كريم علي، الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية (مبدأ بوش)، جامعة بغداد، العراق، 2004، ص 5.

[42] هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكة إلى سياسة خارجية– نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص ص 85–86.

[43] سعد سلوم، إمبراطورية العقل الأمريكي، مسارات للنشر، العراق، ط 1, 2006، ص ص 100–101.

[42]Terre Lifar .Decibel, "Bushes .W, Foreign Policy, Available at: Error! Hyperlink reference not valid..

[44] زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية– ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 183.

[45] محمد نور فرحات، حقوق الإنسان في عصر الهيمنة، مجلة قضايا فكرية، الكتاب الحادي والعشرين،مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 199.

[46] سعد سلوم، مصدر سابق، ص 100.

[47] وليام بولك، نحو سياسة خارجية ناجحة، مجلة المستقبل العربي، العدد 320، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 28.

[48] مجلس المخابرات القومي،حسب تعريف المجلس نفسه هو(مركز للتفكير الاستراتيجي داخل الحكومة الأمريكية، يرفع تقاريره إلى مدير المخابرات المركزية ويزود رئيس الجمهورية وكبار صانعي السياسة بتحليلات للمسائل السياسية والإستراتيجية ..الخ).

[49] مجلس المخابرات القومي، رسم خريطة المستقبل العالمي_مشروع سنة 2020، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 313، بيروت، 2005، ص ص 43_56. وكذلك للمزيد انظر: زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية– ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، مصدر سابق، ص 176.

[50] وائل محمد إسماعيل، الهيمنة الأمريكية رؤية في الاحتمال السياسي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، الجامعة المستنصرية، بغداد ، 2008 ، ص ص 117–118.

[51] زبيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية– أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012 ص ص 60–61.

[52] نقلاً عن: أحمد عبد السلام سليم, استراتيجيات التعامل مع أبعاد الأزمة المالية العالمية، مجلة قضايا سياسية، العدد السادس والعشرون، جامعة النهرين، بغداد، 2012، ص 231.

[53] انظر للمزيد: سام بيرلو وآخرون، الإنفاق العسكري، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص ص 229–265.

[54] أحمد عبد السلام سليم، مصدر سابق، ص 234.

[55] جيدون راتشمان، المستقبل الصفري ..القوة الأمريكية في عصر القلق، عرض كتاب، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، على الموقع:

http://www.siyassa.org.eg

[56] نقلاً عن: أمل خيري، خصائص النظام الدولي الجديد، بحث منشور على الموقع:

Error! Hyperlink reference not valid..

[57] انظر: جيدون راتشمان، مصدر سابق، 4.

[58]**Joseph S .Nye ,The Future of Power, Available at: http://www.chathamhouse.org**

[59] انظر للمزيد: سام بيرلو وآخرون، الإنفاق العسكري، في كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 4.

[60] نقلاً عن: كوثر عباس الربيعي، التعددية القطبية وتفاعلاتها مع القطب الأمريكي المهيمن، الملف السياسي، العدد 95، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011، ص 6.

[61] جيدون راتشمان، مصدر سابق، ص 5.